الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2000م

مقـدمـــــة

أولا: الأداء الاقتصادي لدول الخليج العربية

ثانيا: ابعاد النمو على المستوى الاجمالى

ثالثا: أبعاد النمو على المستوى القطاعى

رابعا: قضايا اقتصادية

خامسا : توقعات الأداء الاقتصادى لعام 2001م

مقدمة

تواصل وزارة التخطيط أهتمامها بمشروع مستقبل أقتـصاد دولة الامارات العربية المتحدة من خـلال دراسـاتها ، وأبحاثهـا ومشاركتها في منظومة العمل الاقتصادى الوطنى ، وتـسعى مـن خلال أدائها وفى حدود إختصاصاتها إلي وضع السياسات والضوابط من أجل خلق أقتصاد وطنى قوى قادر علـى مواجهـة متطلبـات العصر الحديث بما يحمله من تقدم تكنولوجى مرتفع المستوى0

إن حرص حكومة دولة الامارات على مواكبـة العـصر ،دفـع الفعاليات الاقتصادية للتعاون من أجل خلق قاعدة إقتـصادية تعتمـد على أمكانياتنا الذاتية وقادرة على مواجهه الازمات العالمية وخلال السنوات الماضية نجحت الحكومة فى جعل أقتـصاد الدولـة أكثـر توازنا من أجل المحافظة على المكتسبات الكبيرة التي تحققت فـى ظل قيادتنا الرشيدة ،ويبرز هذا من خلال تتبع المؤشرات الاقتصادية المتاحة 0

إن وزارة التخطيط فى برنامج عملها خلال الـسنوات القادمـة تهدف إلى وضع السياسات ورسم أستراتيجيه التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة القدرة الانتاجية ،وتنمية الموارد البشرية القادرة علـى تحمل المسئولية ، وإدارة دفة العمل الوطنى فى كافة المجالات وذلك عن طريق البرامج التدريبيـة وتهيئـه المنـاخ المناسـب لجـذب ألاستثمارات المحلية والاجنبية ، واتاحة الفرصة للقطـاع الخـاص ليساهم فى النشاطات الانتاجية 0

إن الاندماج فى الاقتصاد العالمى ومواكبة المتغيرات المتلاحقـة ،مسئولية تقع على عاتق حكومة دولة الامارات ،وهى قادرة علـى

مواجهه ذلك بالعلم والعمل والاخلاص والاستقرارالسياسى والامنـــى الذى تتعم به البلاد تحت قيادة صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بـــن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله0

وفى هذا التقرير السنوى ، تحرص وزارة التخطيط على عرض وتحليل المتغيرات الاقتصادية التى حدثت فى عـــام 2000م والتـــى تعتبر نقلة نوعية فى القرن الجديد وبداية لنمط جديد في التنمية لدولة الامارات ،وتأمل أن تكون أستطاعت وصف الأوضاع الاقتـــصادية على كافة المستويات بهدف المساهمة فى وضـــع رؤيـــة مـــستقبلية للسياسة الاقتصادية للدولة0

وفقنا الله لما فيه خير دولتنا الفتية0

حميد بن أحمد المعلا
وزير التخطيط

أولا: الأداء الاقتصادي لدول الخليج العربية : **(رجوع للبداية)**

زادت سرعة النمو الاقتصادي في دول مجلـــس التعـــاون عـــام 2000م بسبب التطورات الإيجابية لقطاع النفط ، فالذي عجل بهـــذا النمو هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط وإيراداته كما أن سياســـات الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد التي انتهجتها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي ساهمت في تعجيل النمو الاقتصادي في هذه البلدان0 وتشير التقديرات الأولية بان معدل النمو الإجمالي للنـــاتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان المجلس فـــي عـــام 2000م قـــد وصلت إلي 5.8% ،نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الـــنفط وهـــو ارتفاع بدأ في شهر مارس 1999م واستمر حتـــى عـــام 2000م ، وكان له تأثير مباشر وغير مباشر علي الأداء الممتاز الذي حققـــه قطاع النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي 0

ومن الجدير بالذكر ، وخلافا لما حصل في عام 1996م لم تؤدي القفزة التي تحققت في الإيرادات النفطية إلي صرف نظر حكومـــات بلدان مجلس التعاون الخليجي عن تنفيذ سياسات الإصلاح والتنويـــع الاقتصاديين والتي وضعت خلال العام السابق ،وقد أفضي ارتفـــاع الإيرادات النفطية وازدياد النفقات الحكومية ،مقترنين بتحسن كبيـــر

في مناخ الاستثمار ، إلي زيادة ملحوظة في النشاط الاقتصادي الذي يبذله القطاع الخاص في اقتصاديات بلدان دول المجلس0

في عام 2000م ظلت أحوال أسواق العمل غير مواتيــة إجمــالا للباحثين عن عمل ، ولم يكن النمو الاقتصادي كافيا لتوفير فــرص عمل لهم وتلبية احتياجات العدد المتزايد من الداخلين الجدد إلي سوق العمل 0 وقد استمر معدل مشاركة المرأة في القــوي العاملــة فــي الارتفاع ببطء مما أنعكس علي حصتها في القوي العاملــة فظلــت منخفضة نسبيا في دول مجلس التعاون0

ظلت معدلات التضخم في الدول الخليجيــة منخفــضة وتحــت السيطرة ، وتشير التقديرات الأولية إلي أن معظم الــدول ســجلت معدلات جيدة،إذ سجلت معدلات تضخم تتراوح بين 0.8%، 2, 6% ولما كانت عملات جميع دول الخليج مرتبطة بسعر الدولار(باستثناء الكويت) فقد ارتفعت قيمتها بشكل ملحوظ في عام 2000م إلي جانب الدولار مقابل معظم العملات الأخرى ،ممــا أدي إلــي انخفــاض تكاليف الواردات ،الأمر الذي ساعد علي إبقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة نسبيا0

تحسنت الأوضاع المالية في كل بلدان الــدول الخليجيــة،ذلك أن الزيادة الهائلة في إيرادات النفط والتي تجاوزت بكثير ما كان متوقعا لها،تركت أثرا إيجابيا للغاية علي أوضاع الميزانية لدي هذه البلدان ،حيث حققت غالبية الدول فوائض في ميزانياتهــا تراوحــت بــين 0.5% ،7.1%0

تحسن أداء التجارة الخارجية تحسنا كبيرا في عام 2000م قياسا به في عام 1998،1999 وتمثل صادرات النفط مايزيد عــن 85% من مجموع الصادرات في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجــي ، ومع ارتفاع أسعار النفط بنسبة 60% وتزايد صادرات النفط ، سجل مجموع صادرات هذه البلدان زيادات قياسية في عام 2000م0

من المنتظر أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي عــام 2001م نموا ملحوظا بسبب أداء قطاع النفط وان كان أقــل أداء مــن عــام 2000م ، ويتوقع زيادة إنتاج المنطقة من النفط بمستوي أدني كثيرا من عام2000م وبالتالي ستكون إيرادات النفط أقل منها فــي عــام 2000م وإن ظلت مع ذلك أعلي بكثير من المستويات التي ســجلتها

منذ أوائل الثمانينات وستستمر إيرادات النفط المرتفعة نسبيا في تعزيز التنمية الاقتصادية وستكون لها آثار إيجابية علي الميزانيات الحكومية ،كما يتوقع أن تتسارع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة خلال عام 2001م0

ثانيا: أبعاد النمو علي المستوي الإجمالي :ـ (رجوع للبداية)

شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2000 انتعاشا ملحوظا حيث حقق معدلات نمو مرتفعة ساهمت في تطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سياسة الدولة في مجال التنويع الاقتصادي وبما يجعل اقتصاد الدولة اكثر توازنا وامنا 0

لاشك أن الزيادة الكبيرة في عوائد النفط هي السبب الرئيسي لهذه التطورات الإيجابية ،ومن المنتظر أن يستمر هذا النمو الاقتصادي خلال السنوات القادمة مما يبشر بتنامي طرح العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات 0

ومن الآثار الإيجابية التي نتجت عن ارتفاع أسعار النفط انخفاض العجز في الميزانية العامة للدولة وارتفاع الفائض في الميزان التجاري من 17.4 مليار درهم عام 1999 إلى46.7 مليار درهم عام 2000 وارتفاع الأنفاق الاستهلاكي النهائي من 135.8 مليار درهم عام 1999 إلى 144.1مليار درهم عام 2000 ، وارتفعت الاستثمارات من 53.9 مليار درهم عام 1999 إلى 57.4مليار درهم عام 2000،وسجل معدل التضخم انخفاضا نسبته نحو 1.4 % ، كما زاد الاهتمام بالتقدم التكنولوجي الذي يسود دول العالم ، وحرصت حكومة دولة الإمارات علي الدخول في هذا المجال والسعي لإنشاء الحكومة الإلكترونية ، كما تتهيأ الدولة لما يسمي بالاقتصاد الجديد القائم علي المعرفة التقنية وخاصة قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية 0

وفيما يلي صورة مختصرة عن الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الدولة عام 2000 :-

1- الناتج المحلي الإجمالي .

حقق الاقتصاد الوطني نموا ملحوظـــا عـــام 2000 ،حيـــث ساهمت العديد من العوامل الإيجابية في تنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمـــالي ،ويـــأتي ارتفاع أسعار النفط بنسبة 64%مقارنة بمتوسط ســـعره فـــي عـــام 1999 في مقدمة العوامل التي ساهمت في نمو القطاعات الاقتصادية ،خصوصا وأن ارتفاع عائدات النفط أدي إلى زيادة الأنفاق والـــذي تبلور في العديد من التوجهات والمشاريع الجديدة التي أعلن عنهـــا وبالأخص علي مستوي الحكومات المحلية، ولقـــد أدي ذلـــك إلـــى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بشقية النفطي وغير النفطي من 201 مليار درهم عام 1999 إلى 242 مليار درهم عام 2000م وكـــذلك ارتفعت مساهمة القطاعات الغير نفطية بنسبة 66% لتصل إلى 160 مليار درهم مقابل 151مليار درهم في عام 1999 0

ومن خلال متابعة تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعيـــا بين عامي 1999 ،2000 وباستبعاد قطاع النفط يلاحـــظ أن نـــسبة مساهمة الصناعات التحويلية 18% من إجمالي الناتج المحلي عـــام 2000 إذ بلغ 28.8مليار درهم بزيادة وقدرها 2.2مليار درهم عـــن عام 1999 وهي تعد استجابة لجهـــود الحكومـــة والقطـــاع العـــام والخاص بالاهتمام بالصناعة ،حيث تطـــورت صـــناعة مـــشتقات النفط،والأسمدة الكيماوية والألومنيوم ، وصناعة الأســـمنت ومـــواد البناء والصناعات الغذائية بالإضافة إلى العدد الكبير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي أقيمت بالمنـــاطق الحـــرة فـــي مختلـــف الإمارات وكذلك برنامج الأوفست (المبادلة) الذي ساهم فـــي قيـــام العديد من المشروعات الصناعية0

ولا يزال قطاع الخدمات الحكومية بما يمثله من خدمات تعليميـــة وصحية وخدمات رعاية اجتماعية،يحقق نسبة كبيـــرة مـــن النـــاتج المحلي للدولة بلغت 15.4%عام 2000بقيمـــة 24.6مليـــار درهـــم مقارنة بعام 1999 الذي بلغت فيـــه نفـــس النـــسبة 14.8%وذلـــك استمرارا لحرص الدولة علي تقديم الخدمات بنفس الكفاءة والشمولية مما جعل الدولة ضمن الدول الرائدة في مجال التنمية البشرية طبقـــا للتقارير الدولية0

ويأتي قطاع التجارة وخـدمات الإصـلاح محققـا مـا نـسبته 13.9%من إجمالي الناتج لعام 2000 حيث بلغ 21.5مليار درهـم ،وهو قطاع حيوي في عملية التنمية بما يقدمه من سلع سواء كانـت استهلاكية أو وسيطة أورأسماليه وهو قطاع أصبح مؤهلا للتعامـل مع المتغيرات المرتقبة في العلاقات التجارية العالمية فـي القـرن الحالي 0

ولقد حقق قطاع العقارات وخدمات الأعمال ما نسبته 11.6%من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 حيث بلغ ما قيمته 18.4مليار درهم وهو قطاع يوفر المساكن الملائمة للسكان المواطنين والوافدين في حضر وريف الدولة ،كما يوفر الوحدات الغيـر سـكنية لتلبيـة متطلبات القطاعات والأنشطة الاقتصادية وبما ينـسجم مـع حجـم النشاط الاقتصادي في الدولة .

2-الاستثمارات الثابتة 0

لاشك أن الاستثمار هو أداة التنمية الرئيسية، ولذا فـأن دفـع عجلة الاستثمار في دولة الإمارات يمثل أحد أهم أهـداف الـسياسة الاقتصادية،فليس هناك نمو اقتصادي إذا لم تكن هناك اسـتثمارات جيدة في كل القطاعات فالاستثمار يخلق النمو ويؤمن إستمراريتة بل زيادته من سنة إلي أخري0

من هذا المنطلق حرصت الدولة علي تشجيع النشاط الاستثماري ،ويظهر ذلك من خلال تنفيذ مـشاريع غطـت كافـة القطاعـات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد بلغ حجم الاستثمارات المنفـذة عـام 2000م ما يقرب من 57.4 مليار درهم بنسبة 23.7% مـن حجـم الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام وهي نسبة جيدة مقارنة بالـدول النامية والمتقدمة 0

وإذا كان من أهداف السياسة الاستثمارية إطلاق طاقات القطـاع الخاص وتعزيز وتوسيع الدور الذي يضطلع به في عملية التنميـة والتشجيع علي انسياب مدخراته لتمويل القطاعات الإنتاجية لذا تشير البيانات إلي أن القطاع الخاص أستحوذ علي ما نسبته 43.4%مـن جملة الاستثمارات المنفذة في عـام 2000م وكانـت هـذه النـسبة 41.4%عام 1999، ويعتمد القطاع الخاص في اسـتثماراته علـي قطاع الصناعات التحويلية والتجارة والمطاعم والفنادق والعقـارات

والنقل والتخزين والاتصالات 0 أما القطاع العام فقد حقق استثمارات نسبتها 29.3% من جملة الاستثمارات عام 2000م ويعتمد هذا القطاع علي نشاط النفط الخام والصناعات التحويلية والنقل والتخزين والاتصالات 0 أما استثمارات الحكومات المحلية فقد مثلت ما نسبته 27.3% من جملة الاستثمارات وحققت ذلك في قطاع الزراعة وقطاع الكهرباء والماء والنقل والتخزين وقطاع العقارات والخدمات الحكومية 0 أما الحكومة الاتحادية فقد حققت استثمارات نسبتها 1.3% من جملة الاستثمارات عام 2000م ويغلب عليها الخدمات الحكومية من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية وهذا يتماشي مع سياسة الدولة في ترشيد الاستثمارات الاتحادية ورفع كفاءتها 0

وتشير البيانات أن الدولة تشجع التوجهات نحو الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية بعد أن قطعت الدولة شوطا طويلا في الاستثمارات في مجال الخدمات ويظهر ذلك في القطاعات الإنتاجية التي حققت استثمارات عام 2000م نسبتها 45.5%، بينما حققت قطاعات الخدمات الإنتاجية استثمارات نسبتها 45.5% ، في حين حققت القطاعات الخدمية نسبة 9% من جملة الاستثمارات

إذا كان من ضمن السياسات الاستثمارية تشجيع المستثمر الأجنبي علي ضخ أمواله في الاقتصاد الوطني ، مما يحتم وضع سياسات مالية ومصرفية تستطيع جذب تلك الاستثمارات فلابد في هذا الصدد من الإشادة ببرنامج (المبادلة) الأوفست الذي يلعب دورا كبيرا في دعم الاقتصاد الوطني وسياسة تنويع مصادر الدخل وذلك عن طريق تأسيس عدد من الشركات المساهمة وتفعيل دور القطاع الخاص في مجال المشروعات الصغيرة والكبيرة0

3- التجارة الخارجية .

للتجارة الخارجية دورها الحيوي في عملية التنمية ،حيث تعمل الصادرات علي توسيع السوق الذي يساعد بدوره علي التوسع في الإنتاج وبالتالي تحقيق زيادة في الدخل القومي ، كما أن الواردات تعمل بصورة غير مباشرة علي زيادة معدل نمو الدخل القومي من خلال توفير احتياجات التنمية من سلع استثمارية 0 وفي دولة الإمارات تلعب التجارة الخارجية دورا مهما وفعالا، حيث تعتمد معظم الفعاليات الاقتصادية في الدولة علي حصيلة صادرات

النفط الخام ، كما أن الواردات تساهم بصورة فعالة في تلبية حجم الطلب علي مختلف السلع سواء للأغراض الاستثمارية أو الاستهلاكية0

وتشير البيانات إلي أن الفائض في الميزان التجاري قد أرتفع في عام 2000م إلي 46.7 مليار درهم مقارنة بعام 1999 الذي بلغ 17.4 مليار درهم ويعزي ذلك لكبر حجم الصادرات المتمثل في النفط الخام الذي أرتفع من 45.2 مليار درهم إلي 73.3 مليار درهم

فقد بلغ حجم الصادرات 166.2 مليار درهم عام 2000م بزيادة قدرها 32.3 مليار درهم ، ويغلب علي الصادرات النفط الخام إذ بلغت مساهمته في هيكل أجمالي الصادرات ما نسبته 44.1% أما المنتجات النفطية فبلغت نسبتها 4.6%وصادرات الغاز بلغت نسبتها 5.5%والصادرات الأخرى 4.3% وصادرات المناطق الحرة 10.5% وصادرات سبائك الذهب 4.3%أما إعادة التصدير فبلغت نسبتها في هيكل الصادرات 26.7%0

لقد حققت الواردات زيادة في عام 2000م إذ بلغت 119.5 مليار درهم بينما كانت في عام 1999 نحو 116.5 مليار درهم ويرجع هذا التطور في حجم الواردات إستجابه لتلبية احتياجات التنمية من مختلف السلع الإنتاجية وتلبية لاحتياجات القطاع الخاص من السلع الاستهلاكية نتيجة للتطور الواضح في مستويات المعيشة وكذلك لارتفاع الأسعار العالمية ، وبلغت نسبة مساهمة الواردات السلعية في حجم الواردات الكلي 81% بينما نجد أن نسبة واردات المناطق الحرة بلغت 12% ونسبة الواردات من السبائك الذهبية 7% من جملة الواردات للدولة0

مع اقتراب موعد تطبيق اتفاقية التجارة العالمية ، علي الدولة أن تعد لها من خلال إيجاد وسيلة وأسلوب للاستفادة مما توفره تلك الاتفاقية من امتيازات وتلافي انعكاساتها السلبية 0 ونعتقد أن الأسلوب الأمثل يكمن في تكتل دول مجلس التعاون الخليجي الذي يمكن عن طريقه تجنب سلبيات كثيرة ، وفي هذا الصدد لابد من التركيز علي عدة نقاط :

$ زيادة حجم التجارة البينية بين دول المجلس ،حيث أن الاتفاقية العالمية تعتبر التبادل التجاري بين أطراف المجموعة الواحدة ذو طبيعة داخلية لا دولية 0

$ تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بما تحتوي علي أسس التنسيق والتكامل في مختلف المجالات الاقتصادية 0

$ الانتهاء من توحيد التعريفة الجمركية .

$ تفعيل دور منطقة التجارة العربية الحرة0

4-السكان والقوي العاملة .

لاشك أن قضية السكان والقوي العاملة إحدى أهم القضايا التي تهتم بها دولة الإمارات لما لها من تأثير قوي علي مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية 0 وقد أولت الدولة لهذا الأمر اهتماما كبيرا ظهر ذلك من خلال تشكيل لجنة لدراسة التركيبة السكانية ،وكذلك إنشاء هيئة للموارد البشرية 0 ولقد كانت لهذه التشكيلات إنجازات كثيرة أهمها التركيز علي القوي العاملة المواطنة وحث كافة الجهات علي التعاون في هذا المجال 0

إن إيمان الدولة بأن التنمية البشرية إحدى أهم الركائز التي تبني عليها السياسات والخطط التنموية ،دفع الحكومة للاهتمام بهذا العنصر الأساسي في عملية الإنتاج وخاصة العمالة المواطنة من خلال برامج التدريب والتأهيل وتشجيع المرأة علي دخولها لسوق العمل 0

تشير البيانات أن عدد السكان بلغ عام 1999 نحو 2938 ألف نسمة ارتفعت في عام 2000 إلي نحو 3108 ألف نسمة بمعدل نمو سنوي قدرة5.8%0 ولقد بلغ عدد الذكور 2095 ألف نسمة وعدد الإناث 1013 ألف نسمة في نفس العام مقارنة بعام 1999 الذي بلغ فيه عدد الذكور 1975 ألف نسمة بينما بلغ عدد الإناث 963 ألف نسمة0

وبتتبع أعداد المشتغلون نجد أنهم في عام 1999 بلغوا نحو 1564 ألف نسمة بنسبة 53.2%من إجمالي السكان أما في في عام 2000م فقد بلغ عدد المشتغلون 1624 ألف نسمة بنسبة 52.2% من جملة السكان في نفس السنة 0

وعند تتبع تطور حجم المشتغلون علي القطاعات الاقتصادية عام 2000م نجد أن هناك أربعة قطاعات تستحوذ علي حـــوالي 50% من جملة المشتغلين بالدولة ،فقطاع التجـــارة وخـــدمات الإصـــلاح استحوذ علي 19.7%من جملة المشتغلين ، وقطاع التشييد والبنـــاء يعمل به 16.5% من إجمالي المشتغلين ،وقطاع الصناعات التحويلية يستحوذ علي 13.1% أما قطاع الخدمات الحكومية فشمل علي مـــا نسبته 10.5%من الإجمالي 0

شهد سوق العمل العديد من المتغيرات في الـــسنوات الماضـــية ،مما جعل الدولة تركز جهودها علي معالجة الكثير من القضايا التي أفرزتها تلك المتغيرات ، حيث يشهد محاولات لانخراط قوة العمـــل الوطنية في كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع القطاع الخاص علي أداء دوره في هذا المجال ، فرغم ما يملكـــه القطـــاع الخاص من تأثير متزايد في التنمية الاقتصادية في دولة الإمـــارات بفضل ما تمنحه الدولة من مزايا وحوافز إلا أن نـــسبة المـــواطنين المشتغلين فيه تعتبر ضئيلة لا تتناسب مع طموحات وأهداف سياسات التوطين0

إن قضية تشغيل المواطنين في القطاع الخاص وزيادة نسبتهم في مختلف أنشطته لابد أن تكون من أولويات اهتمامـــات المؤســـسات الرسمية والمؤسسات الخاصة ومن جهة أخري ينبغي تأهيل الكوادر الوطنية عن طريق معاهد متخصصة تعدهم للعمـــل فـــي مجـــالات متعددة ، ويمكن أن يتم هذا التأهيل قبل التعيين أو خـــلال العمـــل ، ونود أن نشير هنا إلي الدور الهام والكبير التي تلعبه كليات التقنيـــة العليا التي تعمل علي تأهيل المواطنين في العديد من التخصـــصات التي تنسجم مع متطلبات سوق العمل في القطاعين العام والخاص 0

5- المالية العامة .

للفائض النهائي أهمية كبيرة في الحسابات المالية ،وله أهمية خاصة في الدول النفطية ، إذ أن وجود فائض بالميزانيـــة العامـــة حماية لاقتصاد الدول ضد تقلبات الأسواق النفطية وتذبذب الأســـعار ،ووجود فائض يعطي حركة التنمية الاســـتمرارية المطلوبـــة فـــي القطاعات الاقتصادية المختلفة0

ولقد شهدت الدولة خـــلال السنوات السابقة عجـــزا دائمـــا فـــي حساباتها المالية الحكومية ، وهذه ظاهرة تعاني منهـــا كـــ ل الـــدول الخليجية النفطية لان تمويل الميزانية يعتمد بدرجـــة كبيـــرة علـــي الإيرادات النفطية 0

وتشير البيانات إلي أن الفائض الجاري في عام 2000حقق 6.2 مليار درهم وهي بادرة مشجعة لم نلحظها خلال الـــسنوات الـــسابقة ،وهي ترجع للطفرة الكبيرة في عوائد النفط الخام الذي أرتفع مـــن 28 مليار درهم عام 1999 إلي 56.2 مليار درهم عام 2000م مما كان سببا في تحقيق هذا الفائض الجاري وكذلك قل العجز النهـــائي من 29.9 مليار درهم عام 1998 إلـــي 6.8 مليـــار درهـــم عـــام 2000م0

وتشير البيانات إلي أن نسبة العجـــز إلي الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 بلغت نحو (14.9) % بينما بلغت في عام 2000م نحو(2.8) % وهذا مؤشر واضح علي تحـــسن الأوضـــاع الماليـــة بصورة مشجعة لنمو القطاعات الاقتصادية 0

تطورت الإيرادات العامـــة بين عامي 2000،1999م ، فقـــــد بلغت 47.6 مليار درهـــم أرتفـــع إلي 76.8 مليار درهـــم بـــسبب الزيادة الكبيرة في العوائد النفطية التي مثلت ما نسبته 58.9%مـــن جملة إيرادات الدولة عام 1999 بينما بلغت تلك النسبة 73.2%مـــن جملة الإيرادات العامة عام 2000م0 وبتتبع هيكل الإيرادات العامة نجد أن الإيرادات الجارية حققـــت فـــي عـــام 1999 مـــا نـــسبته 90.9%من جملة الإيرادات بينما في عام 2000م بلغت 90.0%،أما الإيرادات الرأسمالية ففي عـــام 1999 بلغـــت 9.1%مـــن جملـــة الإيرادات وإرتفعت في عام 2000م ووصلت إلي 10.0%0

لقد حدثت تطورات هامة في أسلوب إدارة النفقات العامـــة مـــع تطور دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ، إذ تحول من التركيـــز علي شعار التنمية الشاملة إلي شعار الكفاءة في استخدام الموارد وما يتطلبه من اتجاه نحو التخصيصية وفي هذا التحـــول اتجهـــت إدارة النفقات العامة إلي الاقتصاد في النفقات وزيادة فاعلية المصروفات 0

وقد تطورت النفقات العامة بين عامي 2000،1999م حيث بلغت عام 1999 نحو 77.6 مليار درهم ارتفعت في عام 2000م إلى نحو

83.6 مليار درهم بسبب إرتفاع التحويلات الجارية في عام 2000م عن عام 1999،وتشير البيانات إلي أن النفقات الجارية تمثـــل فـــي عامي 2000،1999م 68.8%،75.2% علي التوالي بينمـــا تمثـــل النفقات الرأسمالية التي تـــشمل التكـــوين الرأســـمالي والتحـــويلات الرأسمالية علي التوالي 31.2%،24.8% خلال نفس الفترة0

لقد عكست أولويات السياسة المالية عـــدم المـــساس بالخـــدمات الأساسية المقدمة من وزارات الدولة من خلال رفع كفاءة الأنفـــاق علي الوزارات الخدمية ورفع نسبه تنفيـــذ المـــشروعات الاتحاديـــة والاهتمام بالتعليم وتنمية الموارد البشرية0

إن الظروف المالية المتاحة جعلت الحكومة تتجه إلـــي أداء إدارة الميزانية لتحقيق أهداف نذكر منها الاقتصاد فـــي النفقـــات وزيـــادة فاعلية المصروفات والسعي الدائم للبحث عن موارد جديدة لتمويـــل الميزانية الاتحادية تقلل الاعتماد علـــي المـــساهمات التـــي تتـــأثر بالأوضاع النفطية في السوق العالمي0

6-المؤسسات المالية والنقدية .

لقد لعبت المؤسسات المالية والنقدية دورا بارزا فـــي عمليـــة التنمية التي مرت بها الدولة خلال الثلاثين عامـــا الماضـــية وذلـــك كونها قناة تمويل لكافة مشروعات التنمية وقد ترك بصماته بصورة واضحة على مجمل التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال مراحل التنمية .

لقد تطورت أنشطة المؤسسات المالية والنقدية في الدولة خلال الفترة منذ قيام الاتحاد وحتى يومنا هذا تطورا ملحوظا وبما يتوافق مع السياسات المالية والنقدية التي تخدم عملية التنميـــة المتوازنـــة ، حيث لوحظ ارتفاع عدد المصارف التجارية في الدولـــة مـــن 20 مصرفا في عام 1973 إلى 46 مصرفا في عام 2000 ، ورغم أن عدد المصارف في الدولة لم يتغير منذ سنوات عديدة إلا أن عـــدد فروعها في جميع أنحاء الدولة قد زاد بشكل ملحوظ حيـــث ارتفـــع عدد الفروع من 96 فرعا في عام 1973 إلـــى 381 فرعـــا و 39 مكتب صرف في عام 2000 ، إضـــافة إلـــى وجـــود مـــصرف بترخيص محدود ومصرفين استثماريين وشركتي تمويل وحـــوالي

30 مكتب تمثيل لمصارف أجنبية ، إضافة إلى حوالي 313 منشأة للتأمين .

شهدت سنة 2000 تطورا كبيرا في أعمال الجهاز المالي والنقدي في الدولة ويتبين ذلك من خلال متابعة المؤشرات النقدية ، فبالرغم من انخفاض حجم النقد المتداول عام 2000م بمقدار 255 مليون درهم عن عام 1999 إلا أن حجم السيولة المحلية الخاصة ارتفع من 110.1 مليار درهم في عام 1999 إلى 127 مليار درهم في عام 2000 وبنسبة حوالي 15.3 % و ذلك نتيجة لتطور حجم الودائع النقدية بنسبة 20.4 % حيث وصلت إلى حوالي 24 مليار درهم في عام 2000 مقارنة بحوالي 20 مليار درهم في عام 1999 . إضافة إلى ذلك فإن حجم الودائع شبه النقدية الآجلة قد تطور بنسبة حوالي 16.3 % ليصل إلى حوالي 92.9 مليار درهم في عام 2000 مقارنة ب 79.9 مليار درهم في عام 1999 . وهذا يعكس تطور النشاط الاقتصادي في الدولة .

وبمتابعة البيانات نجد أن حجم السيولة الإجمالية للدولة قد زاد في عام 2000 ليصل إلى حوالي 157 مليار درهم مقارنة ب 132.5 مليار درهم في عام 1999 وبنسبة حوالي 18.5 % وذلك بسبب ارتفاع حجم الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي والتي وصلت إلى حوالي 30 مليار درهم في عام 2000 بزيادة قدرها 34.3 % .

أما بالنسبة للتغيرات السنوية في العوامل المؤثرة على وسائل الدفع فإن التغير في صافي الأصول الأجنبية كان كبيرا حيث وصل إلى حوالي 21.1 مليار درهم في عام 2000 مقارنة ب4.3 مليار درهم في عام 1999 ويأتي ذلك بسبب انخفاض حجم الخصوم الأجنبية بحوالي 2 مليار درهم وارتفاع حجم الأصول الأجنبية بحوالي 19.1 مليار درهم .

ومن الجدير بالذكر أن التغير في الائتمان المحلي للقطاع الخاص قد ارتفع بحوالي 9.6 مليار درهم مما يعكس أيضا مدى تطور النشاط الاقتصادي في الدولة .

أما بالنسبة لنشاط التأمين فقد وصل عدد المنشآت فيه إلى حوالي 313 منشأة في الدولة منها حوالي 184 منشأة وطنية تمارس كافة

أعمال التأمين وتغطي كافة إمارات الدولة . ووصل حجم الأقساط المقبوضة من قبل شركات التأمين إلى حوالي 2.8 مليار درهم في عام 1999 حصة الشركات الوطنية منها حوالي 1.9 مليار درهم ، ومن المتوقع أن ينمو حجم أعمال شركات التأمين في الدولة بحدود 0 %5

استطاعت المؤسسات المالية في الدولة أن تلعب دورا مهما في استقرار الأوضاع الاقتصادية خلال الفترات السابقة وذلك نتيجة للسياسات المالية والنقدية الحكيمة التي اتبعتها الحكومة ، حيث تم تجاوز كافة الأزمات التي يتعرض لها اقتصاد الدولة ، الأمر الذي ساهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية بشكل عام والأوضاع المصرفية بشكل خاص . ومما يميز هذا القطاع أن استطاع خلال الفترات السابقة خلق كوادر فنية قادرة على تطوير واستيعاب تقنية العمل المصرفي والمالي بكل أبعاده .

ثالثا: أبعاد النمو علي المستوي القطاعي : (رجوع للبداية)

1- القطاعات الإنتاجية .

تشير البيانات بأن هناك تحسنا طرأ علي كافة القطاعات الإنتاجية بما ينعكس علي الأوضاع الاقتصادية للدولة بشكل عام بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط بين عامي 2000،1999 ، حيث حققت تلك القطاعات نموا سنويا قدرة 34% ، فيلاحظ أن هناك زيادات في الناتج المحلي الإجمالي لكافة القطاعات الإنتاجية خاصة في قطاعات الزراعة ، والنفط ،والصناعة ،والتشييد0فعلي سبيل المثال حقق قطاع النفط الخام زيادة جيدة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 إذ بلغ 82 مليار درهم مقارنة 49.8 مليار درهم عام 1999 بمعدل نمو سنوي قدرة 65% ولقد جاء التحسن في أوضاع النفط الخام كنتيجة منطقية لقيام دول الاوبك بمناقشة قضايا الإنتاج والأسعار ،حيث تكللت جهودهم بالاتفاق علي حصص الإنتاج لدول المنظمة ،وهناك جهود في مجال التنسيق مع الدول خارج المنظمة ،علما بأن آثار هذه الجهود سوف تظهر علي اقتصاديات دول الاوبك خلال السنوات القليلة القادمة0

كما كان هناك زيادة في الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية بلغ 28.8 مليار درهـــم عام 2000 مقارنة بنحو 26.5 مليار درهم عام 1999 بمعدل نمو سنوي قدرة 8.7 % ، وتبرز الصناعات البتر وكيماوية كمنتجات أصبحت لها دور كبير فـــي حركـــة الـــصناعة الوطنية مثل مشتقات البترول والغاز الطبيعـــي المـــسال والأســـمدة والبلاستيك وكذلك علي مستوي أنشطة الصناعات التحويلية الأخري كنشاط الصناعات الغذائية إلي جانب صناعة الأسمنت 0

وحقق قطاع التشييد والبناء عام 2000 ناتجا محليا قـــدرة 17.2 مليار درهم بينما كان في عام 1999 نحو 16.6 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدرة 3.6% حيث يعبر هذا عـــن الحركـــة العمرانيـــة النشطة التي تشهدها الدولة في كافة القطاعات الاقتصادية في صورة طرق ومدارس ومباني ومشروعات صناعية وزراعية وشبكات مياه وشبكات صرف صحي

أما قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية فقد حقـــق النـــاتج المحلي في عام 2000 حوالي 7 مليار درهم بمعدل نمو سنوي قدره 4.4%عن عام 1999 الذي حقق ناتجا قدره 6.7%مليار درهم وهذا التطور يعبر عن نجاح الجهود التي بذلت خلال السنوات الماضـــية في تنمية هذا القطاع حيث أخذت منتجاته تسد نسبة مهمة من حجـــم الطلب المحلي إضافه إلي قيام بعض الصناعات المرتبطة بالإنتـــاج الزراعي (نباتي وحيواني) 0

ولقد أتت تلك الجهود ثمارها فزادت الحيازات الزراعيـــة بـــين عامي 2000،1999 من 33.2 ألف حيازة إلي 33.7 ألف حيـــازة ،وارتفعت المساحة المزروعة من 230 ألف هكتار إلى 231 ألـــف هكتار ،كما ارتفع إنتاج الحليب من 141 ألف طن إلى 145 ألـــف طن ، ولحوم الدواجن من 29.2 ألف طن إلى 30.3 ألف طن عـــام 2000 0

2- قطاعات الخدمات الإنتاجية .

تمثل هذه القطاعات أهمية كبيـــرة فـــي الاقتـــصاد الوطني ،إذ أنها الأساس الذي يبني عليها نمو وتطـــور القطاعـــات الإنتاجية ،وبدونها لاتستطيع القطاعات الإنتاجية أحداث أي نوع من

النمو ، من هنا أولت الدولة اهتماما كبيرا بقطاعات التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والاتصالات والعقارات والمؤسسات المالية 0فقد حققت تلك القطاعات نموا قدرة 3.9% بين عامي 2000،1999 وبلغت نسبتهم في إجمالي الناتج المحلي عام 2000 حوالي 31% وهذا يدل علي الدور التي تلعبه تلك القطاعات الخدمية الإنتاجية ، فعلي سبيل المثال حقق قطاع التجارة وخدمات الإصلاح ناتجا محليا قدرة 22.2 مليار درهم عام 2000 بمعدل نمو سنوي قدرة 3.4% عن عام 1999 ، وقد ساعدت القوة الشرائية الكبيرة في الدولة علي تطور القطاع وهو من القطاعات التي يعمل بها المواطنون بصورة ملحوظة خاصة في تجارة الجملة ، وهو قطاع هام حيث يعمل علي تدفق كافة السلع سواء استهلاكية أو إنتاجية بين مراكز إنتاجها ومراكز استخدامها في الأزمنة المطلوبة وبالكميات والمواصفات المحددة .

يؤدي قطاع النقل والتخزين والاتصالات دورا في مجمل حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي ،فتوافر شبكة جيدة من الطرق تربط أنحاء الدولة وصلت أطوالها في عام2000 م إلي 3810 كيلومتر ،كما أن هناك كفاية في طاقة التخزين وكفاءتها إذ بلغت الطاقة التخزينية عام 2000 م 345 ألف طن ، وتوافرت شبكة جيدة من وسائل الاتصال تربط أجزاء الدولة وتصلها بالعالم الخارجي ،فقد وصلت أعداد خطوط الهاتف إلي 2.4 مليون خط ، وأزداد عدد المشتركين في الانترنيت إلي 210 ألف مشترك 0ونتيجة لذلك إرتفعت قيمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 15.2 مليار درهم عام 1999 إلي 16.1 مليار درهم عام 2000 م0

انعكست التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدولة علي نشاط قطاع المشروعات المالية ، فوجد أن هناك زيادات في أعداد المصارف وشركات التأمين ،و تطور ملموس في حجم السيولة المحلية الخاصة نتيجة لتطور حجم الودائع النقدية،ووصلت شركات التأمين في عام 2000م إلي 313 منشأه تمارس هذه الشركات كافة أنواع التأمين، ونتيجة للدور الذي يضطلع به القطاع حقق ناتجا محليا قدره 14.4 مليار درهم عام 2000 م بينما كان في عام 1999 حوالي 13.7 مليار درهم 0

3- قطاعات الخدمات الاجتماعية .

أصبح معلوما أن التنمية الاقتصادية وحدها ليست كافة للتقدم وأن التطور ليس هو المقياس الحقيقي للنمو إنما التنمية الحقيقية هي تنمية الإنسان العادة بناءه بالاستثمار في تعليمه وتثقيفه وتوفير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والاهتمام بالأنشطة الاجتماعية وبخدمات الطفولة والمرأة والشباب 0

أن النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لتحسين مستوي معيشة الأفراد ،ولذلك شهدت الدولة خلال السنوات الأخيرة مزيدا من الاهتمام والاعتراف بدور رأس المال البشري من خلال التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والتطور التكنولوجي0

لقد ساهمت قطاعات الخدمات الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي بما قيمته 30 مليار درهم في عام 2000 بينما كانت في عام 1999 نحو 27.5 مليار درهم 0

ورغم سياسات ضبط الأنفاق الحكومي إلا أن الدولة حافظت علي مستوي لائق من الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية ، فقد أرتفع عدد المدارس بين عامي 2000،1999 من 1096 مدرسة إلي 1155 مدرسة ،وزاد عدد الطلبة من 545 ألف طالب إلي 555 ألف طالب وأرتفع حجم الأنفاق علي التعليم الحكومي من 4358.4 مليون درهم عام 1999 ألي حوالي 4566.5 مليون درهم عام 2000 0

أما في التعليم العالي فقد أرتفع عدد الطلبة والطالبات من 39949 في عام 1999/98 إلي 43620 عام 2000/99 وزادت الهيئة العلمية من 2507 إلي 6312 في نفس الفترة 0

وفي مجال الخدمات الصحية تقدم الحكومة الخدمات الطبية العلاجية والوقائية بهدف تأمين المناخ الصحي المناسب للمجتمع وحمايتهم من الأمراض ، فبلغ عدد المستشفيات الحكومية 37 مستشفي والمستشفيات الخاصة 28 مستشفي وعدد الأسرة الحكومية 6207 سرير والأسرة الخاصة إلي 1241 والعيادات الحكومية 148 أما العيادات الخاصة فقد بلغ عددها 1389 عيادة في العام

وانطلاقا من الأهمية التي توليها الدولة لعملية التنمية الاجتماعية وضرورة مواكبتها للتطورات الاقتصادية الأخرى ،فقد شهدت الدولة

تحركا واسعا في مجال التنمية الاجتماعية حيث يوجد مراكز (10) تقوم بعملية الإرشاد الاجتماعي ومعاونة الأسر في رعاية الأطفال ،كما بلغت دور رعاية المعوقين (12) دار تقوم بتقديم العلاج والرعاية الطبية والاجتماعية لهذه الفئة بالإضافة إلي إتاحة فرص التعليم والتدريب ، وهناك عدد(4) دار لرعاية المسنين علي مستوي الدولة الذين بلغوا سن الشيخوخة ولا عائل لهم حيث ضمنت لهم الرعاية الصحية والنفسية بالإضافة إلي تأمين سبل العيش الكريم 0

رابعا: قضايا اقتصادية : **(رجوع للبداية)**

1- الشراكة الاقتصادية .

الشراكة الاقتصادية بين الإمارات هي تجسيد فعلى لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ،لكافة القوى الفاعلة بالدولة إلى مزيد من التوحد في الفكرة والأهداف والالتفاف حول مختلف المشاريع التي تجعل من دولة الاتحاد كيانا صلبا تتقدم يوما بعد يوم0

انطلاقا من تنامي المنافسة الإقليمية والدولية والحاجة الماسة لدفع ديناميكية الأنشطة الاقتصادية بدولة الإمارات لمواجهه الانفتاح الاقتصادي العالمي ،أصبح من الضروري العمل على تبنى المشاريع المشتركة ذات البنية الاقتصادية القوية والتي تؤهلها لدخول المنافسة0

والشراكة الاقتصادية للقطاع الخاص سبقت القطاع الحكومي ،فقبل قيام الاتحاد قام رجال الأعمال في مساهمات بشركات أقيمت في دبي والشارقة وباقي الإمارات كما ساهمت في بنوك وشركات تأمين وكذلك بالمجال العقاري والآن في المجال السياحي0

أما الشراكه الحكومية فهي حديثة بعض الشيء وبدأت بين حكومتي أبوظبى ودبي ،ولهذا ستشهد دولة الإمارات عددا من المشروعات المشتركة تجمع بين الإمارات بهدف استغلال الميزة النسبية لكل إمارة وكذلك مواجهه المنافسة ، فشرعت حكومتي أبوظبى ودبي في إنشاء عدد من الشركات المشتركة مثل شركة الإمارات للكابلات وشركة صناعات الإمارات وغيرهما من مجالات التعاون 0

إن إمكانية قيام المشاريع المشتركة بين الإمارات بعضها البعض متوفرة بالمفهوم الاقتصادي والتي يمكن من خلالها قيام مشاريع متكاملة تساعد في توظيف المدخرات المتاحة وألتي لم تستغل بالشكل الأمثل وتساهم أيضا في تحقيق التنمية المتوازنة بين الإمارات ،ويتيح فرص أكبر للعمالة المواطنة بصورة أكبر ،وعلى المدى البعيد ستخلق هذه المشاريع مجتمعات جديدة قادرة على بناء نهضة تنموية مدعمة بالعلم والتقنية الحديثة 0

وإذا كان الاتجاه السائد الآن في الدولة هو إعطاء القطاع الخاص دورا في حركة التنمية، فأصبح هناك حاجة لإنشاء شركات مشتركة بين رجال الأعمال من مختلف إمارات الدولة، وأصبح هناك حاجة إلى دعم الحكومات المحلية لهذا الاتجاه من خلال طرح المشروعات الكبيرة التي ستجد إقبالا كبيرا من المستثمرين 0

إن طرح المزيد من الشركات المساهمة العملاقة يعتبر خطوة هامة نحو مزيد من المشاركة بين رجال الأعمال داخل الدولة باعتبارها الوسيلة التي تتيح المجال للكثير من المستثمرين للدخول في مثل هذه المشاريع ،ولاشك إن هناك مجالات اقتصادية عديدة يمكن أن تمثل أساسا للمشروعات المشتركة خاصة في أنشطة تكرير البترول وإنتاج السكر والزجاج وغيرها علي سبيل المثال 0

إن قيام الشراكة الاقتصادية في الإمارات سواء كانت حكومية أو خاصة عرضة لبعض المشكلات الإدارية ولكن يمكن التغلب علي تلك الصعوبات والمشكلات ،لأن المصلحة العليا للوطن كفيلة بتذليل كافة المعوقات في سبيل توفير المشروعات التي تخدم الاقتصاد الوطني وتوفر فرص للعمالة الوطنية وتحقق التوازن الاقتصادي بين الامارات0

2- التخطيط والحرية الاقتصادية .

لاشك إن التخطيط أصبح واقع وعلم وأصبح ضرورة تأخذ به الدول المتقدمة والنامية وبدونه تصبح عملية التنمية عشوائية ويصبح عمل الدولة ردود أفعال ،إلا أن هناك فريق من أنصار الحرية الاقتصادية ينادى بحتمية تخلي الحكومة عن دورها في التخطيط وهو فريق لا ينظر إلي التخطيط إلا من خلال المفهوم التقليدي للتخطيط المركزي ، وهي نظرة خاطئة تتناسى المفهوم العلمي

والدقيق للتخطيط باعتباره رسما لصورة المستقبل في ظل فـــروض عملية ممكنة التحقيق ، ولا يمكـــن أن يكـــون مفهـــوم التخطـــيط المركزي مبررا لرفض الضرورات العملية للتخطيط كمفهوم علمي حياتي ، لان رفض فكرة التخطيط في حد ذاتها تكون بمثابة السعي لتغيب الدولة وهي دعوة للعشوائية والارتجالية والفردية ، وهي بذلك تكون العدو الأول للحرية الاقتصادية0

إن الحرية الاقتصادية والخطة ليستا متعارضتين كما يبدو للوهلة الأولي وإنما هما أسلوبان متكاملان ، الخطـــة تبـــين الاختيـــارات الأساسية للمجتمع للمستقبل والحرية الاقتصادية تقوم بالتنفيذ اليومي وتحقيق الإجراءات اليومية والتفضيلية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة0

إن التخطيط يتعايش مع نظام السوق وهو وارد في كل الأنظمـــة علي جميع المستويات لوجود حاجة لوظيفة التخطيط ، إلا أن هناك تساؤل حول مدى نجاح استمرار نهج أســـلوب الخطـــط الخمـــسية المتتالية ،فهل يستقيم هذا مع التحول إلي تحرير الاقتصاد ؟ نعتقد أنه لابد من إيجاد أسلوب آخر يتماشى مع متغيرات الاقتصاد الحر،فمن المعروف أن أساليب التخطيط عديدة منها التخطيط المركزي بأوامر الدولة المسيطرة حتى علي العملية الإنتاجية ،والتخطيط التأشـــيرى الذي يعتمد علي حزمة من السياسات التأشيرية الجاذبـــة والمـــؤثرة علي قرارات المستثمرين والمنتجين والمـــستهلكين 0 والآن هنـــاك إتجاه يرفع شعار التخطيط بالمشاركة بين كل القوى المتأثرة بالعملية التخطيطية ومفهومة يقوم علي حوارات مع فئات المجتمع المختلفـــة بدءا بالقطاع الخاص ، لذا فإن الخطة هنا تأتي من أسفل إلي أعلـــي من القاعدة والقوى المتأثرة والتي تـــؤثر فيهـــا ،إنتهـــاءا بأشـــراف الحكومة عليها وتنسيق أهدافها0

إن الدور المنتظر لوزارة التخطيط بالدولة كسلطة عليا للتخطيط في ضوء الظروف المعاصرة إقليميا وعالميـــا ،نلاحـــظ أن هنـــاك خصوصية للتخطيط بالدولة ،تجعلنا نفكر بصورة أكثر واقعية لشكل التخطيط خلال الحقبة القادمة ، ونجيب علي ســـؤال هـــام ،مـــاهو النموذج الإماراتي المطلوب للتخطيط والتنمية ؟

من المؤكد أن كل دولة حديثة في حاجة إلي تخطيط اســـتراتيجي ،وليس مركزيا شاملا ،فالدولة مطالبة بتوفير نظرة عامة ومستقبلية

تأخذ في الاعتبار التطورات المتوقعة في العالم وتعد نفسها لذلك 0ودور الحكومة هنا لا يأتي من اتساع تدخلها وإنما فاعليتها، والفاعلية تقتضي الانتقاء والتركيز علي أهداف قليلة ولكنها أساسية ، وكذلك فأن التخطيط الاستراتيجي لا يتعلق عادة بتحقيق أهداف كمية محددة وإنما بوضع سياسات وتحديد اتجاهات للتطور مع إرساء القواعد والشروط التي يمكن أن تحقق هذه الاتجاهات 0

التخطيط الاستراتيجي يتطلب نظرة للسياسة السكانية ،والسياسة التعليمية ، والسياسة الصناعية وسياسة البحث العلمي 000000وهكذا0

خامسا: توقعات الاداء الاقتصادي لعام 2001

ستتأثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات بما يتحقق في قطاع النفط ،حيث لازالت الدولة (مثل كل دول الخليج)تتأثر بالإحداث التي تجري في سوق النفط0 فمن المتوقع أن يكون أداء قطاع النفط في عام 2001 أقل من عام 2000 بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي فأن الطلب علي النفط سوف ينخفض ويتوقع أن يبلغ متوسط سعر سلة أوبك في عام 2001 حوالي 23 دولار للبرميل 0

ستشهد الميزانية العامة تحسنا سيقلل العجز رغم الارتفاع في النفقات الحكومية ،وينتظر أن يستمر الفائض في الميزان التجاري رغم الانخفاض في صادرات النفط الخام وكذلك الزيادة المستمرة في الواردات السلعية0

ومما تقدم يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلي 237.2مليار درهم مقارنة بعام 2000 الذي بلغ 242 مليار درهم بينما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط من 160 مليار درهم إلي 167 مليار درهم ، ومن المنتظر أن يرتفع التكوين الرأسمالي الثابت ارتفاعا طفيفا من 57.4مليار درهم عام 1999 إلي 59 مليار درهم عام 2001 ،ونتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية ستنخفض بالتالي قيمة الصادرات السلعية من 166.2 مليار درهم إلي 156.6 مليار درهم ،ومع زيادة قيمة الواردات السلعية من

119.5 مليار درهم إلي 123 مليار درهم سينخفض الفائض في الميزان التجاري من 46.7 مليار درهم إلي 31.6 مليار درهم 0

تتفاعل الأحداث المحيطة وتتشابك المصالح وتسعي كل دولة للحاق بركب التقدم في وسط هذا العالم الذي يتحرك بسرعة هائلة في كل المجالات ،وعلي دولة الإمارات السعي للمشاركة في كافة الأحداث المحيطة وعدم التخلف0

فعلي المستوي الاقتصادي أصبح الانفتاح الاقتصادي الذي تقنن باتفاقات منظمة التجارة العالمية يتحقق بسرعة من أجل تحرير التجارة العالمية ولا مفر من الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وبفضل وعي واخلاص قادتنا ، تعمل الدولة جاهدة للدخول في هذا العصر بكل متطلباته ومواجهه كافة التحديات الداخلية والخارجية والاهتمام بعدة أمور هامة منها :

- تطوير برامج التعليم .
- وضع استراتيجية للبحث العلمي وخاصة في قضايا تكنولوجيا المعلومات .
- توفير أفضل مناخ للاستثمار لجذب الشركات متعددة الجنسيات .
- حث القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية .
- تنمية وبناء الطاقات البشرية المواطنة لمواكبة التطورات الحديثة .
- تشجيع قيام كيانات اقتصادية كبري محلية قادرة علي المنافسة في الأسواق العالمية.
- السياسة البيئية ومجال تطبيقها في مجالات العمل المختلفة .

جدول (1)TABLE

UNITED ARAB EMIRATES ECONOMIC VARIABLS

المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Million Dirhams)

(مليون درهم)

ECONOMIC VARIABLES	*2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	المتغيرات الاقتصادية
-- Population (000)	3108	2938	2776	2624	2479	2411	2217	2097	ـ السكان (ألف نسمة)
-- Workers (000)	1624	1564	1438	1366	1274	1218	1113	973	ـ المشتغلون (ألف مشتغل)
-- Gross Domestic Product	241888	200935	177360	187550	175778	156902	141909	133206	ـ الناتج المحلي الإجمالي
- G.D.P. (Exc. Oil Sector)	159915	151141	139958	131751	118655	108983	97351	85865	ـ الناتج المحلي الإجمالي عدا القطاع النفطي
- G. D .P . (At Constant 1995 Prices)	204081	190115	182913	180322	166544	156902	147112	136173	ـ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابته لسنة 1995)
- Gross National Income	247815	205996	182418	192590	182664	163744	143782	132041	ـ الدخل القومي الاجمالي
- Net National Income	213694	174138	153649	165990	158518	141458	123191	112358	ـ الدخل القومي الصافي
- Disposable Income	212644	173118	152749	165190	157873	140858	122126	109408	(ـ الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح
- National Saving	68508	37343	26282	46108	48256	39705	30773	25389	ـ الإدخار القومي
- Final Consumption Expenditure:	144136	135775	126467	119082	109617	101153	91353	84019	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	38720	36410	33840	30400	26982	25850	24350	23497	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	105416	99365	92627	88682	82635	75303	67003	60522	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- Gross Fixed Capital Formation	57370	53916	52195	50951	47432	44693	41081	35389	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Total Exports	166215	133950	124267	148397	137052	104124	96924	94050	ـ إجمالي الصادرات السلعية
- Total Imports	119496	116495	119681	125210	112197	87288	83606	77068	ـ إجمالي الواردات السلعية
- Surplus Of Merchandise Trade	46719	17455	4586	23187	24855	16836	13318	16982	ـ الفائض في الميزان التجاري
- Imports (Exc. Re-Exports)	75058	73032	77128	85530	78097	54228	52906	49703	ـ صافي الواردات (عدا إعادة التصدير)
- Current Account Balance	42579	12785	536	19557	22818	15336	8433	7952	ـ الميزان الجاري
- Overall Domestic Liquidity	157029	132482	119196	110511	104459	103493	92909	89429	ـ السيولة المحلية الإجمالية
- Wages And Salaries	63748	59718	53398	49975	46507	43497	39924	36158	ـ حجم الأجور (تعويضات المشتغلين)
- General Consumer Price Index Number (1995=100)	110.7	109.2	106.9	104.8	102.7	100.0	96.0	91.3	ـ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100 = 1995)

*** Preliminary**

*** أولية**

* Ministry Of Planning

وزارة التخطيط

جدول (2)TABLE

U.A.E ECONOMIC INDICATORS

المؤشرات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Thousand Dirhams)

(الف درهم)

ECONOMIC INDICATORS	*2000		1999		1998		1997		المؤشرات الاقتصادية
	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh	
Per Capita : -									**حصة الفرد من : -**
- Gross Domestic Product	21.4	77.8	18.9	68.4	17.6	63.9	19.7	71.5	ـ الناتج المحلي الإجمالي
- G. D .P . (At Constant 1995 Prices)	18.1	65.6	17.8	64.7	18.2	65.9	18.9	68.7	ـ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابته لسنة 1995)
- Gross National Income	22.0	79.7	19.3	70.1	18.1	65.7	20.2	73.4	ـ الدخل القومي الاجمالي
- Net National Income	19.0	68.8	16.3	59.3	15.2	55.3	17.5	63.3	ـ الدخل القومي الصافي
- Disposable Income	18.9	68.4	16.2	58.9	15.2	55.0	17.4	63.0	ـ الدخل القومي (المتاح)
- Final Consumption Expenditure:	12.8	46.4	12.7	46.2	12.6	45.6	12.5	45.4	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	3.4	12.5	3.4	12.4	3.4	12.2	3.2	11.6	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	9.4	33.9	9.3	33.8	9.2	33.4	9.3	33.8	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- National Saving	6.1	22.0	3.5	12.7	2.6	9.4	4.9	17.6	ـ الإدخار القومي
- Gross Fixed Capital Formation	5.1	18.5	5.1	18.4	5.2	18.8	5.3	19.4	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Total Exports	14.7	53.5	12.6	45.60	12.4	44.80	15.6	56.60	ـ الصادرات السلعية
- Total Imports	10.6	38.4	10.9	39.70	11.9	43.10	13.1	47.70	ـ الواردات السلعية
- Total Imports (Exc. Re-Exports)	6.6	24.1	6.9	24.9	7.7	27.8	9.0	32.6	ـ صافي الواردات (عدا اعادة التصدير)
* General Average of Wages	10.0	36.2	9.7	35.2	9.4	34.0	9.4	34.0	* المتوسط العام للأجر
* General Average of Labour Productivity	26.7	96.9	26.2	95.0	26.4	95.6	26.5	96.0	* المتوسط العام لأنتاجية العامل

* Preliminary

* أولية

TABLE(3) جدول

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS — **الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية**

(Million Dirhams / At Current Prices) — (مليون درهم / بالأسعار الجارية)

SECTORS	* 2000	1999	1998	1997	القطاعـــــات
The Non Financial Corporations Sector :-	**206257**	**168116**	**148174**	**160664**	**قطاع المشروعات غير المالية :-**
-Agriculture,Live Stock and Fishing	7017	6689	6325	6052	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	82655	50450	38021	56393	- الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	81973	49794	37402	55799	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	682	656	619	594	*المحاجر
-Manufacturing Industries	28846	26539	23987	22851	- الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	4627	4416	4127	3969	- الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	17247	16621	16392	15612	- التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	22268	21535	20955	19994	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	5026	4720	4050	3569	- المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	16153	15247	13347	11972	- النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	18618	18384	17664	17102	- العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	3800	3515	3306	3150	- الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporation Sector	**14363**	**13663**	**13023**	**11042**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**24637**	**22458**	**20010**	**18465**	**قطاع الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	1641	1556	1452	1364	- الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	5010	4858	5299	3985	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**241888**	**200935**	**177360**	**187550**	**المجموع**
TOTAL OF NON OIL SECTORS	**159915**	**151141**	**139958**	**131751**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

*** Preliminary** — *** أولية**

***Est.**

TABLE(4) جدول

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams/ At Constant 1995 Prices) (مليون درهم / بالاسعار الثابتة لسنة 1995)

SECTORS	*2000	1999	1998	1997	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :-	**170105**	**158726**	**154843**	**153970**	**قطاع المشروعات غير المالية :-**
-Agriculture,Live Stock and Fishing	6900	6577	6231	5982	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	51881	45997	48129	51990	-الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	51219	45360	47517	51401	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	662	637	612	589	*المحاجر
-Manufacturing Industries	27551	25390	23311	22229	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	4487	4244	4011	3887	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	16426	16026	15746	15246	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	20715	20032	19732	19207	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	4645	4453	3821	3428	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	15239	14177	12896	11726	-النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	18618	18454	17772	17187	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	3643	3376	3194	3088	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporation Sector	**13732**	**13201**	**12546**	**10815**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**23509**	**21430**	**19296**	**18103**	**قطاع الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	1599	1516	1423	1344	-الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	4864	4758	5195	3910	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**204081**	**190115**	**182913**	**180322**	**المجموع**
TOTAL OF NON OIL SECTORS	**152862**	**144755**	**135396**	**128921**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

***Preliminary** *** أولية**

***Ministry Of Planning** ***وزارة التخطيط**

TABLE (5) جدول

GROSS DOMESTIC PRODUCT BY TYPE OF EXPENDITURE

الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب نوع الإنفاق

(Milion Dirhams / At Current Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

EXPENDITURE	*2000	1999	1998	1997	الإنفـــــاق
- Final Consumption Expenditure :	**144136**	**135775**	**126467**	**119082**	**ـ الإنفاق الإستهلاكي النهائي :**
– Government Expenditure	38720	36410	33840	30400	ـ إنفاق حكومي
– Private Expenditure	105416	99365	92627	88682	ـ إنفاق خاص
- Gross Fixed Capital Formation :	**57370**	**53916**	**52195**	**50951**	**ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت :**
– Government	14680	15604	18561	15446	ـ حكومي
– Puplic Sector	17797	15960	13841	14849	ـ قطاع عام
– Private Sector	24893	22352	19793	20656	ـ قطاع خاص
- Change In Stocks :	**2680**	**2500**	**2320**	**2200**	**ـ التغير في المخزون السلعي**
- Exports Of Goods And Services :	**174185**	**141560**	**131367**	**154747**	**ـ الصادرات من السلع والخدمات:**
– Goods	166215	133950	124267	148397	ـ سلع
– Services	7970	7610	7100	6350	ـ خدمات
Less : Imports Of Goods And Services :	**135556**	**131905**	**134231**	**138990**	**ناقصا : الواردات من السلع والخدمات :**
– Goods	119496	116495	119681	125210	ـ سلع
– Services	16060	15410	14550	13780	ـ خدمات
*** Taxes On Product (Net)**	**(-)927**	**(-)911**	**(-)758**	**(-)440**	*** صافي الضرائب على المنتجات**
G . D . P . At Basic Prices	**241888**	**200935**	**177360**	**187550**	**الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس**

*Preliminary

* أولية

TABLE (6) جدول

G.D.P. BY EMIRATES

الناتج المحلي الاجمالي حسب الامارت

(Mn. Dh.)

(مليون درهم)

EMIRATES	*2000	1999	1998	1997	الامارات
ABU DHABI	145969	111332	96772	110302	ابوظبي
DUBAI	60184	55810	49876	47879	دبي
SHARJAH	21191	19866	17885	17627	الشارقة
AJMAN	3999	3888	3545	3262	عجمان
UMM AL-QUWIN	1382	1306	1197	1066	ام القيوين
RAS AL-KHAIMAH	5895	5636	5218	4838	راس الخيمة
FUJEIRAH	3268	3097	2867	2576	الفجيرة
TOTAL	241888	200935	177360	187550	المجموع

*Preliminary

* أولية

TABLE (7) جدول

G.D.P AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SETORS AND BY EMIRATES 2000 الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس حسب القطاعات الأقتصادية و الأمارات لسنة 2000

(Milion Dirhams) (مليون درهم)

SECTORS	الفجيرة Fujeirah	رأس الخيمة Ras Al Khaimah	أم القيوين Umm Al Quwain	عجمان Ajman	الشارقة Sharjah	دبي Dubai	أبوظبي Abu Dhabi	جملة الدولة TOTAL	القطاعات
The non - Financial Corporations Sector :-	**2644**	**4623**	**1094**	**3542**	**17365**	**49885**	**127104**	**206257**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
- Agriculture , Live stock Fishing	330	678	149	103	727	473	4557	7017	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	55	500	29	36	2072	6363	73600	82655	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	0	201	0	0	1995	6285	73492	81973	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	55	299	29	36	77	78	108	682	* المحاجر
- Manufacturing Industries	185	461	140	1040	3422	9625	13973	28846	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	127	241	71	121	519	1031	2517	4627	- الكهرباء و الغاز والماء
- Construction	430	522	209	470	1740	5066	8810	17247	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	540	849	209	603	2745	10163	7159	22268	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	69	93	31	76	651	2713	1393	5026	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	547	546	107	379	1635	7126	5813	16153	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and Business Services	296	610	122	544	3444	5755	7847	18618	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	65	123	27	170	410	1570	1435	3800	- ا لخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**183**	**309**	**104**	**139**	**1916**	**5988**	**5724**	**14363**	**قطاع المشروعات المالية**
Gevernment Services Sector	**477**	**1025**	**204**	**300**	**2412**	**5659**	**14560**	**24637**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	47	87	23	67	259	475	683	1641	- الخدمات المنزلية
Less : Imputed Bank Services	83	149	43	49	761	1823	2102	5010	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**3268**	**5895**	**1382**	**3999**	**21191**	**60184**	**145969**	**241888**	**المجموع**

*Preliminary * أولية

Table (8) جدول

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY ECONOMIC SECTORS

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الأقتصادية

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

SECTORS	*2000	1999	1998	1997	القطاعات
The non - Financial Corporations Sector :-	52580	49661	46688	45397	قطاع المشروعات غير المالية :
- Agriculture , Live stock Fishing	1540	1413	1554	1058	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	8480	7303	6505	7689	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	8330	7180	6385	7575	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	150	123	120	114	* المحاجر
- Manufacturing Industries	8810	7740	6793	7585	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	4250	3764	4470	3348	- الكهرباء والماء
- Constraction	3050	2870	2725	2600	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	2405	2267	2039	1900	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	2532	2450	2281	2231	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	9977	10852	10310	8806	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	10946	10478	9617	9810	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	590	524	394	370	- ا لخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	280	279	236	220	قطاع المشروعات المالية
Gevernment Services Sector	4510	3976	5271	5334	قطاع الخدمات الحكومية
TOTAL	57370	53916	52195	50951	المجموع

*Preliminary

** Est.

* أولية

TABLE (9) جدول

GROSS FIXED CAPITOL FORMATION BY EMIRATES اجمالى تكوين راس المال الثابت حسب الامارات

(Milion Dirhams) (مليون درهم)

EMIRATES	2000	1999	1998	1997	الامارات
ABU DHABI	30578	27503	29014	29754	ابو ظبي
DUBAI	17690	17888	14767	13760	دبي
SHARJAH	4926	4592	4704	4481	الشارقة
AJMAN	1219	1165	1074	901	عجمان
UMM AL-QUWAIN	412	391	416	304	ام القيوين
RAS AL-KHAIMAH	1378	1280	1297	1030	راس الخيمة
FUJEIRAH	1167	1097	923	726	الفجيرة
TOTAL	57370	53916	52195	50956	المجموع

*Preliminary * أولية

TABLE(10) جدول

WORKERS BY ECONOMIC SECTORS

المشتغلون حسب القطاعات الأقتصادية

(Worker) (مشتغل)

SECTORS	*2000	1999	1998	1997	القطاعات
The non - Financial Corporations Sector :-	**1269343**	**1225299**	**1116269**	**1065275**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
- Agriculture , Live stock Fishing	119242	115916	112707	106712	ـا لزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
– Mining and Quarrying :	27639	26332	24642	24102	ـ الصناعات الإستخراجية :
* Crude Oil and Natural Gas	23465	22340	20932	20544	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	4174	3992	3710	3558	*المحاجر
– Manufacturing Industries	213400	202320	196903	184060	ـ الصناعات التحويلية
– Electricity , Gas and water	29850	28370	24355	23044	ـ الكهرباء والغاز والماء
– Construction	267300	260000	257300	251600	ـ التشييد والبناء
–Wholesale Retail Trade and Repairing Services	320520	311604	236292	226562	ـ تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
– Restaurants and Hotels	72008	70305	63445	56687	ـ المطاعم والفنادق
–Transports , Storage and Communication	107874	104517	100215	97473	ـ النقل والتخزين والإتصالات
–Real Estate and business Services	36950	35925	34900	33285	ـ العقارات وخدمات الأعمال
–Social and Personal Services	74560	70010	65510	61750	ـ الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**23489**	**22878**	**22527**	**20915**	**قطاع المشروعات المالية**
Gevernment Services Sector	**171064**	**163671**	**154659**	**146872**	**قطاع الخدمات الحكومية**
– Domestic Servics of Households	159884	152198	144168	133050	ـ الخدمات المنزلية
TOTAL	**1623780**	**1564046**	**1437623**	**1366112**	**المجموع**

*Preliminary

* أولية

TABLE(11) جدول

COMPENSATION OF EMPLOYEES

(Million Dirhams)

تعويضات المشتغلين (حجم الأجور)

(مليون درهم)

SECTORS	*2000	1999	1998	1997	القطاعات
The non - Financial Corporations Sector :-	38604	36722	32867	31049	قطاع المشروعات غير المالية :
- Agriculture , Live stock Fishing	1897	1857	1799	1702	ـ الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
– Mining and Quarrying :	2143	2040	1945	1908	ـ الصناعات الإستخراجية :
* Crude Oil and Natural Gas	2031	1933	1845	1814	* النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	112	107	100	94	* المحاجر
–Manufacturing Industries	5189	4811	4647	4340	ـ الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	1231	1233	1111	1120	ـ الكهرباء والغاز والماء
–Construction	9320	9012	8620	8152	ـ التشييد والبناء
–Wholesale Retail Trade and Repairing Services	8775	8478	6420	6142	ـ تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	1600	1548	1390	1209	ـ المطاعم والفنادق
–Transports , Storage and Communication	5177	4713	4090	3788	ـ النقل والتخزين والإتصالات
–Real Estate and business Services	1072	1020	972	923	ـ العقارات وخدمات الأعمال
–Social and Personal Services	2200	2010	1873	1765	ـ الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	2393	2301	2199	2055	قطاع المشروعات المالية
Gevernment Services Sector	21110	19139	16880	15507	قطاع الخدمات الحكومية
– Domestic Servics of Households	1641	1556	1452	1364	ـ الخدمات المنزلية
TOTAL	63748	59718	53398	49975	المجموع

*Preliminary

* أولية

جدول (12) TABLE

PUBLIC FINANCE

المالیـــــة العامـــــة

CONSOLIDATED GOVERNMENT FINANCE ACCOUNT

الحساب المالي الحكومي الموحد

(مليون درهم)

ITEMS	2000	1999	1998	1997	البيـــــان
TOTAL PUBLIC REVENUE :-	**76787**	**47606**	**42713**	**59338**	**الأيرادات العامة :-**
Current Revenue :	**69054**	**43264**	**38673**	**53818**	**ايرادات جارية :**
- Crude Oil Revenue	56200	28054	25500	41140	- عوائد النفط
- Other Revenue	12854	15210	13173	12678	- ايرادات اخرى
Capital Revenue :	**7733**	**4342**	**4040**	**5520**	**ايرادات راسمالية :**
- Loans And Loans Repayments	2135	2091	1914	1875	- قروض و استرداد قروض
- Other Capital Revenue	5598	2251	2126	3645	- ايرادات راسما لية اخرى
TOTAL PUBLIC EXPENDITURE:-	**83620**	**77634**	**72618**	**66809**	**اجمالي النفقات العامة :-**
Current Expenditure:	**62847**	**53387**	**43531**	**41961**	**نفقات جارية :**
- Wages And Salaries	17709	17030	14883	15764	- الأجور و الرواتب
- Goods And Services	12916	12351	14524	14248	- السلع و الخدمات
- Current Transfers	32222	24006	14124	11949	- تحويلات جارية
Capital Expenditure:	**20773**	**24247**	**29087**	**24848**	**نفقات راسمالية :**
- Development	12758	15231	17379	15230	- نفقات انمائية
- Capital Transfers	6156	6179	9110	9119	- تحويلات راسمالية
- Loans And Equity	1859	2837	2598	499	- قروض و مساهمات
FINAL DIFICIT	**6833**	**30028**	**29905**	**7471**	**العجز النهائي**

*Preliminary

* أولية

TABLE (13) جدول

CONSUMER PRICES INDEX NUMBERS

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

(1995 = 100)

(100=1995)

Major Expenditure Groups	*2000	1999	1998	1997	1996	الوزن weight	مجموعات الأنفاق الرئيسية
General Index Number	**110.7**	**109.2**	**106.9**	**104.8**	**102.7**	**100.00**	**الرقم القياسي العام**
-Food,Beverages & Tobacco	113.4	112.8	110.0	108.0	104.0	**14.43**	ـ الطعام والشراب والتبغ
-Clothing &Foot Wear	114.2	113.5	109.1	106.0	103.6	**6.74**	ـ الملابس وملبوسات القدم
-House Rent &Related House Items	96.1	96.2	96.0	96.2	100.8	**36.14**	ـ الأيجارات وملحقات السكن
-Furniture & Related Items	116.4	112.0	110.1	108.0	103.2	**7.40**	ـ الأثاث والتأثيث
-Medical Care & Health Services	132.5	125.7	123.1	119.0	103.9	**1.85**	ـالعناية الطبية والخدمات الصحية
-Transport & Communication	130.3	126.2	118.0	113.0	103.4	**14.93**	ـ النقل والأتصالات
-Recreational , Education & Cultural Services	115.2	114.6	115.0	111.0	104.7	**10.29**	ـ خدمات الترفيه و التعليم والثقافة
-Other Goods & Services	116.2	113.0	111.1	107.1	104.4	**8.22**	ـ سلع و خدمات اخرى

***Preliminary**

*** أولية**

Ministry Of Planning

وزارة التخطيط

TABLE (14) جدول

BASIC ECONOMIC INDICATORS

المؤشـــــرات الإقتصـــادية الأساسية فـــي دول مـــجـــلس التعـــاون الخليجي

IN A.G.C.C. FOR YEAR 2000

لسنـــــة 2000

INDICATORS	دولـة الكويت Kuwait	سلطنـة عمان Oman	دولـة قطر Qatar	المملكة العربية السعودية K. S . A	دولـة البحرين Bahrain	الإمارات العربية المتحدة U.A.E	المؤشـــــــــــرات
- Population (Thousands)	2255	2325	557	21334	665	2938	ـ عدد السـكان (ألف نسمة)
- Average Population Growth (%)	-0.7	1.7	3.3	3.2	5.8	5.8	ـ متوسط النمو السكاني (%)
- Population Density	127	8	49	9	940	37	ـ الكثـافـة السكانية
- Percentage of Labour Force to Population (%)	55.1	29.3	58.8	32.2	41.7	57.8	ـ نسبـة القوى العاملـة إلى السكان (%)
- Per Capita Agriculture Product (Us. $)	52	175	128	431	88	628	ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)
- Fish Production (Th. Ton)	5.9	118.6	4.6	55.5	11.2	117.0	ـ إنتـاج الأسماك (ألف طن)
- Crude Oil Production (Th. B. / D.)	1336	904	633	7700	176	2060	ـ إنتـاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)
- Crude Oil Reserves (Bill.B.)	96.5	5.4	4.5	263.5	0.2	98.1	ـ إحتياطي النفط الخام (بليون برميل)
- Natural Gas Production (Bill.Cu.M./ Year)	10.9	10.5	26.2	49.8	11.1	49	ـ إنتـاج الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب / سنة)
- Natural Gas Reserves (Bill.Cu.M.)	1480	815	8500	5777	110	6003	ـ إحتياطي الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)
- Refinery Capacity (Th.B. / D.)	895	80	63	1796	280	282	ـ طاقات مصافي التكرير (ألف برميل / يوم)
- Consumption Of Petroleum Products (Th.B. / D.)	139	41	21	733	19	268	ـ الإستهلاك من المشتقات البترولية (ألف برميل / يوم)
- Energy Consumption (Equivalent to Oil (Th.B. /D.)	295	93	167	1750	178	534	ـ إستهلاك الطاقة (ألف برميل مكافئ نفط / يوم)
- Per Capita Manufacturing Product (Us. $)	1603	289	1603	624	1191	2490	ـ متوسط تصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية (دولار أمريكي)
- Gross Domestic Product (Us.$ Mn.)	29397	15425	12105	136643	6400	55392	ـ الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)
- Growth Rate in G.D.P. (%)	17.4	10.1	19.1	8.7	7.5	13.3	ـ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)
- G.D.P. Per Capita (Us. $ Th.)	13.0	6.6	21.7	6.4	9.6	18.9	ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
- Final Consumption Expenditure Per Capita(Us.$ Th.)	10.2	4.8	10.5	4.5	7.6	12.7	ـ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي النهائي (ألف دولار أمريكي)
- Inflation Rate (%)	3.0	*	2.2	1.3	1.3	2.1	ـ معدل التضخم (%)
- Percentage to G.D.P (%) :-							**ـ النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%): ـ**
* Mining & Quarrying Sector	37.5	39.4	45.3	31.9	18.4	25.1	* قطاع الصناعات الإستخراجية
* Manufacturing Sector	12.3	4.4	7.4	9.8	12.4	13.2	* قطاع الصناعات التحويلية
* Construction Sector	2.6	2.7	5.0	9.5	4.2	8.3	* قطاع التشييد
* Trade, Restaurants & Hotels Sector	7.2	13.7	7.3	7.3	8.3	13.1	* قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
* Transport, Storage & Communication Sector	5.7	7.5	4.4	6.7	8.0	7.6	* قطاع النقل والتخزين والإتصالات
* Government Services Sector	18.0	11.4	18.5	20.4	18.6	11.2	* قطاع الخدمات الحكومية
* Commodity Imports	22.8	31.1	18.6	18.8	52.6	58.0	* إ جمالي الواردات السلعية
* Commodity Exports	41.8	46.8	60.0	35.4	63.9	66.7	* إجمالي الصادرات السلعية
* Total Deposits with Banks	82.3	38.0	69.4	47.2	58.3	55.5	* إجمالي الودائع المصرفية
* Gross Investments (Gross Capital Formation)	12.7	16.0	21.6	20.7	15.3	28.1	* الإستثمارات الإجمالية (إجمالي تكوين رأس المال)
* Final Consurnption Exenditure	78.2	73.2	48.4	70.0	78.8	67.6	* الإنفاق الإستهلاكي النهائي
* Deficit in Government Budget	13.8	7.8	1.1	7.0	2.1	14.9	* العجز في الميزانية الحكومية

Source : - The Joint Arab Economic Repot 2000
- Ministry of Planning - U . A . E
- Annul Statistical Report 2000 - OAPEC

المصدر : ـ التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2000
ـ وزارة التخطيط ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
ـ التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2000 ـ الأوابك

جدول (15) TABLE

FORECASTS FOR SOME ECONOMIC VARIABLES

توقعات بعض المتغيرات الأقتصادية

ECONOMIC VARIABLEES	**2001	*2000	1999	المتغيرات الأقتصادية
- Population (000)	3290	3108	2938	ـ السكان (الف نسمة)
- Workers (000)	1745	1624	1564	ـ المشتغلون (الف مشتغل)
- G.D.P (Bill of Dh)	237.2	241.9	200.9	ـ الناتج المحلي الأجمالي (بليون درهم)
- G.D.P Non Oil Sectors (Bill.of Dh.)	167.0	159.9	151.1	ـ الناتج المحلي الأجمالي عدا قطاع النفط (بليون درهم)
- G.D.P. At Constant 1995 Prices (Bill.Of Dh.)	209.5	204.1	192.0	ـ الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1995(بليون درهم)
- Per Capital Nationl Income	63.5	68.8	59.3	ـ متوسط دخل الفرد (الف درهم)
- Gross Fixed Capital Formation (Bill.of.Dh.)	59.0	57.4	53.9	ـ اجمالي تكوين راس المال الثابت (بليون درهم)
- Fainal Consuption Expenditure (Bill.of.Dh.)	149.0	144.1	135.8	ـ الأنفاق الأستهلاكي النهائي(بليون درهم)
- Commodity Exports (Bill.of Dh.)	156.6	166.2	134.0	ـ اجمالي الصادرات (بليون درهم)
- Commodity Imports (Bill.of Dh.)	123.0	119.5	116.5	ـ اجمالي الواردات(بليون درهم)
- Current Surplus Merchandise(Bill.of Dh.)	33.6	46.7	17.5	ـ الفائض في الميزان التجاري(بليون درهم)
- Inflation Rate(%)	1.2	1.4	2.2	ـ معدل التضخم(%)

* Preliminary Data

** Forecasts

* بيانات اولية

توقعات **